الحرب السورية.. الاستراتيجية والتكتيك

›أحمد صالح الفقيه

استراتيجية اسقاط الانظمة العربية فيما سمي بالربيع العربي اشبهت لعبة البيسبول الامريكية، ثلاثة اخطاء وتجد نفسك خارج اللعبة، وقد كان اسقاط النظامين في تونس ومصر سهلا لان الجيشين كانا مخترقين اميركيا عبر المناورات المشتركة على مدى سنوات، فما ان صدرت الاشارة لقيادتي الجيشين بالتخلي عن النظام حتى سقط كل منهما بسهولة. اما في ليبيا وسوريا فقد كان الجيشان محصنين من الاختراق فاستعصيا حتى اضطر الناتو الى التدخل العسكري الجوي لاسقاط النظام الليبي وهو ما كان يدبر للنظام في سوريا ايضا.

الخطأ الاول المطلوب هو استخدام القوة ضد ما يقال انه تظاهرات سلمية وهي تظاهرات يقوم فيها طرف (غير مشمول بالبروتوكول×)، كما وصفه تقرير بعثة مراقبي الجامعة العربية الى سوريا، باطلاق النار على المتظاهرين و على قوات الامن لاستدرار رد عنيف من قوات الامن. وهذا الطرف الذي يتضمن قناصة محترفين كان مسؤولا عن قتل عدد كبير من المتظاهرين في مصر وتونس، ولم يتم تحديده ومعرفته في التحقيقات والمحاكمات اللاحقة وحتى يومنا هذا على الرغم من سقوط النظامين.

المطلوب الثاني التظاهر بالوساطة من قبل الجامعة العربية، كما حدث في سوريا، واحراج النظام بتقارير كاذبة. ولكن البعثة كانت نزيهة وفعالة فاحرجت الجامعة بدلا من النظام.

المطلوب الثالث نقل القضية الى مجلس الامن لاستصدار قرار بالتدخل العسكري، على غرار ما حدث في ليبيا، ومن ثم اسقاط النظام بالقوة العسكرية للناتو والخليج، تلك هي الاستراتيجية الاولى المعتمدة، ولكن الفيتو المزدوج الروسي الصيني افشل الخطوة الثالثة ومعها الاستراتيجية كلها.

الخطة (ب) تنويع على الاستراتيجية:

مع هذا الفشل عمل الحلف الغربي الخليجي على اعتماد عمليات ارهابية عالية المستوى تقنيا لاغتيال الصف الاول من القيادات (تفجير مجموعة الامن القومي السورية)، واغراء مسؤولين رفيعين وديبلوماسيين بالانشقاق، الى جانب استقدام عشرات الالوف من الارهابيين من انحاء العالم بغرض اشاعة الدمار ومن ثم اصابة النظام بالعجز واسقاطه..

في مؤتمرات اصدقاء سوريا التي كانت تعقد بمعدل واحد كل شهر، مظهرة طابع الالحاح والاستعجال على اسقاط النظام السوري، طالب وزير الخارجية القطري- في المؤتمر الذي عقد في تونس في فبراير 2012 - بمساعدة المعارضة، من خلال «منحها أسلحة للدفاع»، وقد انسحب وزير الخارجية السعودي منه، اعتراضا على قصر بيان المؤتمر على المساعدات الإنسانية. كما طالب وزير الخارجية السعودي- في المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في مارس -2012 بتسليح المعارضة، ورآه «واجبا». كما تحدث وزير الخارجية القطري- في اجتماع أصدقاء الشعب السوري في باريس في أبريل 2012 - عن استعداد «الدول العربية لدعم الشعب السوري عسكريا للدفاع عن نفسه».

رصدت السعودية اربعة مليارات دولار منذ العام 2011 عبر سعد الحريري لتهريب الارهابيين والسلاح الى سوريا عبر لبنان، ورصدت قطر ثلاثة مليارات دولار لنفس الغرض عبر كل من الاردن وتركيا، ومبلغ مماثل جاء من دولة الامارات العربية ليساند الجهد القطري. وتكفل الاخوان والسلفيون الليبيون بضخ مخزون القذافي من السلاح اضافة الى آلاف المقاتلين الليبيين والتونسيين، كما كان لتركيا اسهام بارز في هذه الجهود.

حاولت اسرائيل تحييد فعالية نظام الدفاع الجوي السوري عبر الفيروس المعروف بإسم «اللهب» أو سارق المعلومات، نفس الفيروس استخدم ضد الفلسطينيين وخمس دول عربية سعيا وراء أخذ معلومات عسكرية بالغة الأهمية.

يسجل أنه في الوقت الذي تحدثت فيه إسرائيل عن اختراقها الالكتروني «المعجزة»، نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية يوم الجمعة 25 مايو 2011 تصريحات أدلى بها لها في باريس رجل الأعمال السوري نوفل الدواليبي الذي أعلن عن تشكيل حكومة انتقالية سورية، حيث قال إن «سوريا الجديدة» ستجري مفاوضات سلام مع إسرائيل حول سلام عادل يستند إلى مبادرة السلام العربية. . وعلى إسرائيل أن تثبت رغبتها بسلام كهذا وتأييد القوى الديمقراطية في العالم العربي». والدواليبي هو ابن معروف الدواليبي الذي كان رئيسا لوزراء سوريا قبل سيطرة حزب البعث على السلطة. وهرب من سوريا في أوائل الستينات وأصبح مستشارا لعدد من الساسة في الخليج العربي.

وأكد رجل الأعمال السوري أن «أهداف» هذه «الحكومة الانتقالية» تتمثل في تسليح المقاتلين والعمل على «تدخل عسكري دولي مباشر» وضمان «عودة الأمن والاستقرار إلى سوريا». وقال انه سيعلن عن اسماء الأعضاء الـ35 في الحكومة الذين أكد أنهم سوريون من الداخل بين عسكريين ومدنيين في وقت قريب.

في وقت متقارب كذلك وحسب وكالة أنباء «يو بي اي» إعتبر الرئيس الأسبق للموساد الإسرائيلي أفراييم هليفي في مقال نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه في حال الموافقة والنجاح في تطبيق خطة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لحل الأزمة السورية، وبقي الرئيس بشار الأسد في منصبه، فإن إسرائيل ستمنى بأكبر هزيمة استراتيجية منذ قيامها.

وعبر هليفي عن توجسه من عدم وضوح الموقف الأميركي من الخطة، ولفت إلى أن المعلومات التي تسربت عن لقاءات أجرتها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في السعودية كانت قليلة للغاية.

خلال شهر أكتوبر 2011 وحسب تقارير نشرتها صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية فإن القيادة السورية ورغم التفوق العسكري الإسرائيلي، قررت فيما يشبه العمل الانتحاري الرد على سقوط أول قذيفة «للناتو» على دمشق بوابل من الصواريخ السورية على تل ابيب وأهم المناطق الأخرى في إسرائيل. وذكرت الصحيفة أن حزب الله اللبناني هو الأخر لن يتردد في مشاركة منظومات الصواريخ السورية في قصف إسرائيل لأنه بدوره يدرك أنه بعد إنهيار النظام السوري سيأتي دور تصفيته.

وألمحت معطيات الصحيفة العبرية إلى أن الأسد نقل رسالة بهذا المعنى لوزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو، الذي نقل لدمشق إنذارات أميركية، تحذر من احتمالات تعرض سوريا لهجوم عسكري من قبل «الناتو»، إذا واصل الأسد إصراره على البقاء في الحكم، وبحسب الصحيفة الإسرائيلية ابلغ الأسد الوزير التركي بأنه سيدعو حزب الله هو الأخر وربما حماس في قطاع غزة إلى تصويب صواريخهما باتجاه مدينة تل أبيب حال تعرض سوريا لعمل مسلح. ويبدو ان التهديد آتى أكله وكبح الاندفاع نحو تدخل سريع.

غير أن ملاحظين يشيرون إلى أنه خلال شهر مايو 2012 أعلنت مصادر في واشنطن أن خطط التدخل العسكري الأميركي في سوريا اكتملت. وكانت وكالة الأنباء الألمانية «د ب أ» قد نقلت في 8 مارس من نفس السنة عن الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية لمجلس الشيوخ تأكيده إن وزارة الدفاع تعد خيارات عسكرية ضد سوريا بناء على طلب الرئيس باراك أوباما. وكان ديمبسي يتحدث أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ على خلفية دعوات من جانب أعضاء في مجلس الشيوخ بأن يتدخل الجيش الأميركي في سوريا.

استنساخ تكتيكات حروب العصابات السابقة:

عمد الارهابيون الى اساليب الخلد الفيتنامي بالتوسع في حفر الانفاق لربط الاحياء في المدن وربط الاحياء بالبساتين، وعمدوا الى عمليات انتحارية راعبة يستخدم في بعضها اطنان من المتفجرات، كما توسعوا في تهجير السكان نحو دول الجوار للكسب الاعلامي وكسب مزيد من الحرية في التنقل بين الاحياء واستدعاء القصف الحكومي الواسع في غياب المدنيين ومن ثم استخدامه اعلاميا.

واتبع الارهابيون الاسلوب الماوي بالاستيلاء على الارياف لاسقاط المدن. ومع تخوف النظام من الانتشار الواسع لقواته، ما يقلل من فاعليتها، نجح الارهابيون في السيطرة على بعض المناطق وتمركزوا فيها كمناطق محررة ياملون ان تحظى يوما ما بحماية دولية عبر حظرجوي.

تكتيك البعوض:

انتشرت عمليات الارهابيين على كامل التراب السوري وهي عمليات كقرص البعوض وطنينه المزعج، ينصب اغلبها على استدعاء رد عنيف من الجيش السوري، مع التشويه الاعلامي الواسع النطاق، بغرض التغلب على المقاومة الدولية للتدخل العسكري الاجنبي، ولكن روسيا والصين القتا الفيتو مرة اخرى في وجه مشروعات التدخل لتوصلاها الى طريق مسدود. بل ان الاتحاد الروسي قرر تحصين سوريا من التدخل الاجنبي عبر تزويدها بصواريخ متطورة اس 300 ارض / جو، وياخونت ارض/ بحر، واسكندر ارض/ ارض، ونقل جزء كبير من اسطوله البحري الى البحر الابيض المتوسط.

وكان ديمتري بيسكوف الناطق باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن أن الموقف الروسي حول سوريا «متوازن ومنطقي». وأضاف لوكالة «إنترفاكس» إن «موقف روسيا معروف جيدا وهو متوازن وثابت ومنطقي تماما» والقول إن «هذا الموقف سيتغير تحت ضغط أي كان، ليس صحيحا». وأضاف أن «موقف روسيا لا يستند إلى انفعالات غير مناسبة في وضع بمثل هذا التعقيد».

الطرف الثالث:

عندما بدأت التظاهرات في سوريا في مارس 2011 انتشرت معها صور واخبار عن قنص يتعرض له المتظاهرون، وكانت السلطات السورية تتحدث عن طرف ثالث ومؤامرة، بينما كانت الجزيرة تتحدث عن شبيحة النظام. ولم تتضح الصورة الا من تقرير× البعثة العسكرية لمراقبي الجامعة العربية Dec 29، 2011 برئاسة الفريق أول ركن محمد أحمد الدابي والتي اوضح تقريرها الذي رفضته الجامعة العربية الامور ووضع النقاط على الحروف، فلم تلبث الجامعة العربية ان اكتشفت، عقب التقرير، ان رئيس البعثة العسكرية لمراقبي الجامعة العربية الفريق أول ركن محمد أحمد الدابي فى سوريا مطلوب للمحكمة الدولية.

التقرير الذي جاء في 83 بندا اظهر التجاوب الكبير للحكومة السورية مع البعثة سواء من حيث انهاء المظاهر المسلحة، والانسحاب من المناطق التي حددتها البعثة، واطلاق سراح حوالي 5000 معتقل، كما بين التقرير المبالغات الاعلامية الهادفة الى نشر الفتنة، والحملة الشرسة التي استهدفت البعثة بمجرد تشكيلها وحتى قبل ان تخطو خطوة واحدة وبأن افشالها كان مبيتا مسبقا. . الخ. انظر التقرير في الانترنت×. وكان بوسع البعثة، لو استمرت في عملها، احلال السلم والهدوء تمهيدا لعملية سياسية حوارية تنهي الازمة. ولكن الدول التابعة للغرب كانت امامها اجندة مرسومة، وكان لا بد لها من انهاء عمل البعثة لتنفيذ الاجندة.ولعل احد اهم البنود في تقرير البعثة هو ذلك الذي يحمل الرقم 71 وجاء فيه:

«71- ثبت للبعثة وجود عنصر مسلح غير مخاطب بالبروتوكول، (بروتوكول انشاء البعثة) وهو لا شك تطور ظهر على الارض نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الحكومية قبل انتشار البعثة عند التصدي للاحتجاجات التي طالبت بسقوط النظام. ويعتدي هذا العنصر في بعض القطاعات على القوى الامنية السورية وعلى المواطنين كرد فعل يواجه ايضا برد فعل حكومي عنيف، يدفع ثمنه المواطنون الابرياء ويؤدي في النهاية الى سقوط عدد من القتلى والجرحى.» انتهى.

وقد اصبح هذا الاسلوب فيما بعد عماد اساليب الارهابيين في سوريا والذين يستدرون قذائف الجيش ثم يشهرون به في الاعلام، بقصد خلق راي عام دولي مؤيد للتدخل العسكري الاجنبي. ان اي باحث جاد عن الحقيقة سيقرأ تقرير البعثة × بكل عناية وتدقيق.

وصلت طلائع بعثة المراقبين العرب "67 مراقبا عربياً" إلى سوريا في ديسمبر عام 2011 بعد توقيع سوريا على المبادرة العربية وانهي عملها في 16 يناير عام 2012، ولكن ومباشرة بعد إعلان الرئيس السوري بشار الأسد قبوله بدخول بعثة المراقبين ، قال برهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري المعارض، يوم 18 ديسمبر من تونس، إن «توقيع سوريا اتفاق الجامعة العربية كذبة، الهدف منها شراء الوقت وإثناء الجامعة عن اللجوء إلى الأمم المتحدة». وأضاف غليون بأن «المعارضة السورية تريد استخدام القوة ضد نظام الأسد حتى إن كان ذلك في نطاق محدود أو أن تقوم قوات دفاعية عربية بالرد». ووصف رئيس المجلس الوطني السوري المعارض مبادرة الجامعة العربية بإرسال مراقبين إلى سوريا بأنها تمنح النظام فرصة أخرى سيستغلها للتشبث بالسلطة. وحث غليون الجامعة العربية والأمم المتحدة على الدفاع عن السوريين بإقامة مناطق آمنة داخل سوريا. وبعدها توالت الانسحابات العربية، من الدول التي كانت ترى في البعثة مجرد خطوة في مخطط، يستهدف تدويل الازمة السورية بنقلها الى مجلس الامن لتكرار السيناريو الليبي، فانسحبت بأعذار شتى على النحو التالي:

22 يناير2012 المملكة العربية السعودية سحبت مراقبيها بسبب ما قالت انه استمرار القتل في المدن السورية.

24 يناير 2012 دول الخليج العربية تعلن انسحابها من بعثة المراقبين.

28 يناير 2012 الجامعة العربية تعلق بعثة المراقبة بسبب "استمرار القتل في المدن السورية".

الهامش

تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية

الإسلام السياسي .. وإشكالية مفهوم الدولة...!!

› د. محمد عوض هرورة

يقول علماء المنطق: إن المقدمات الخاطئة تؤدي إلى نتائج خاطئة، ويؤكد الكيميائيون أن إجراء تجربة ما دون ضبط المتغيرات لا تعني النتائج شيئاً، وأيضاً يقول علماء المنطق الرياضي أن المعطيات الخاطئة في الهندسة الفراغية لا تساعد على استنباط حلول.

وما دام الأمر كذلك فالوعود التي يطلقها فقهاء ومنظرو الإسلام السياسي باعتبار الديمقراطية منهجاً للحكم وضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس وتطبيق مبدأ الحكم الرشيد وكلها تمثل هماً نضالياً يومياً لفئات المجتمع وقيماً إنسانية سامية لا يمكن أن تكون نتائج لممارسة خاطئة لهذه الجماعة أو أي جماعة دينية تصل إلى الحكم لعدة أسباب:

السبب الأول: الديمقراطية منهج في الحكم وصلت إليه البشرية بعد نضال مرير وقاس مع الاستبداد الديني والسياسي لأنظمة الحكم البطريركية والعسكرية، تفتق هذا النظام عن العقل البشري وابتدعه الإنسان من أجل اختيار منظومة الحكم على أساس برامجي تهدف إلى تحسين الأداء الإداري والوظيفي والمشاركة المجتمعية في تسيير الدولة والمجتمع.

وهذه الجماعات تستند إلى الحق الإلهي وإلى نصوص دينية جامدة تحتكر الحقيقة وتعتبر البشر ناقصي الأهلية ولا يعرفون مصالحهم وأن خالقهم هو الأعرف باحتياجاتهم ومن يمثل هذه الاحتياجات هم أصحاب الحل والعقد ولذلك رفعوا شعارين هما «الحاكمية لله»، و«الإسلام هو الحل» مستندين إلى نص «إن الحكم إلا لله».

ورفعهم لشعار الديمقراطية رغم الجدل الكبير الذي دار ويدور في أوساط تلك الجماعة يمثل موقفاً انتهازياً من أجل إحكام السيطرة على الدولة والمجتمع بعد شراكتهم للأنظمة العسكرية التي تحالفوا معها لإجهاض المشاريع الحداثية التي رفعت في ستينات وسبعينات القرن المنصرم، واستفادوا من هذه التحالفات في تحقيق ثروات وامبراطوريات مالية ضخمة وتمدد وتوغل في كل مرافق الحياة، وبعدها انقلبوا على تلك الأنظمة مستغلين تذمر ورفض الناس، وفساد أنظمة الحكم السابقة المشاركين في صناعته وفي كلتا الحالتين كانوا هم الرابحين، ربحوا الفساد وكسبوا الثورة عليه، وأفضل مثال على ذلك اليمن، فلم يكن الإخوان المسلمون يوماً في الصف المعارض للنظام السياسي المتعاقب منذ 1962م وحتى 2011م ولم يتعرضوا للسجن أو الملاحقة، بل كانوا هم السجانين ومليشيات الموت التي عملت على تصفية الكوادر الوطنية في المؤسستين العسكرية والأمنية والقطاع المدني.

وفي 2011م بعد انقلابهم على حليفهم السابق الجنرال علي عبدالله صالح كانوا هم من استفاد من الحراك الشعبي فتحولوا إلى نزهاء وشرفاء ولبسوا ثوب الفضيلة والنزاهة.

السبب الثاني: أن رفع شعار الالتزام بحقوق الإنسان من قبل جماعة الإسلام السياسي لأمر مضحك وشر البلية ما يضحك، فلم يصل إلى مسامعنا ولو حالة واحدة لأكثر من ألف وخمسمائة عام حفظ حق إنسان، ولنا في تاريخ الحروب دلائل، فعند المواجهات وبعد الانتصار يقتل الرجال وتسبى النساء ويستعبد الأطفال وتصادر الأموال وما أجملها من حقوق.

وفي التاريخ المعاصر كان تفاهمهم مع خصومهم إما بتكفيرهم أو اغتيالهم، فقد كفروا الحلاج وابن رشد وغيرهما وقتلوا النقراشي باشا والسادات وعلى محمود محمد طه، وذو الفقار علي بوتو ونجيب الله وجار الله عمر وقائمة طويلة من الضحايا ولا يتسع كتاب من ألف صفحة لكشف زيف هذا الشعار.

السبب الثالث: رفع شعار سيادة القانون كذبة مفضوحة، فالقانون الذي سيسود هو قانون الإلغاء والإقصاء والثأر من الخصوم المخالفين لهم في الرأي أو المعتقد، ولنا في محاولة مرسي تدمير القضاء المصري دليل والتفجيرات للكنائس والمعابد الأخرى دليل آخر وما حصل ويحصل في العراق من قتل جماعي للطائفة المسيحية وتهجير وتطهير عرقي لها، والإبادة الجماعية في احتفالات الطائفة الشيعية في النجف وكربلاء والعبوات الناسفة المزروعة في الحسينيات ومراكز ودور العبادة من قبل الجماعات التكفيرية شاهد على سيادة القانون الذي يتغنون به، ولن نذهب بعيداً فالتفجيرات التي حصلت أثناء قيام أنصار الله باحتفالات عيد الغدير في الجوف وصعدة والحملة الشرسة واللعن لهم من على منابر المساجد، ألا تعني نوع وشكل القانون الذي سيسود؟.

السبب الرابع: شعار العدالة الاجتماعية المرفوع!! ما هو شكله وما نوعه؟ هل يعني التوزيع العادل للثروة؟ أم تقاسم الثروة كلها فيما بينهم انطلاقاً من شعار المرجع التاريخي لهذه الجماعة «الشيخ حسن البنا» هل تكون معي نغرس البذرة فنتعهدها بالرعاية لتنمو ومن ثم تثمر فنتقاسمها معاً؟.

أم سيكون نوع العدالة الاجتماعية أن نجوع نحن معشر العامة من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأمراء هذه الجماعة، وهنا أتذكر خطبة جمعة لأحد شيوخ جماعة الإسلام السياسي في أحد جوامع الخرطوم عند إعلانه وتوجيهه للمصلين بالصبر وشد الأحزمة والجوع لمواجهة العدو الأمريكي المناهض للمشروع الحضاري الإسلامي الذي تتبناه السودان بقيادة المشير البشير، فقام أحد المصلين مخاطبا الناس بالقول: «يا جماعة الزول الواقف أمامكم ينصحكم بربط الأحزمة والقبول بالجوع في أمس الليل كان في السوبر ماركت يتعازم مع رجل آخر مولانا مثله ويتسابقان من سيدفع مليون دينار وهي قيمة مشتروات مولانا ذا وكل واحد يحلف بالطلاق أنه هو الذي سيدفع، وأنا أقول لكم وعليا الطلاق بالثلاثة أن هذا ما حصل بالأمس» (انتهى الكلام).

السبب الخامس: إن شعار المساواة بين الناس هو الآخر أكثر الشعارات زيفاً ومجافاة للحقيقة، وقد ظهرت المساواة في التعيينات الوظيفية التي حدثت بعد توقيع المبادرة الخليجية وفي معالجة الجرحى، وحتى في الشهداء كنت أسمع وأنا في ساحة الجامعة بصنعاء عن استشهاد أحد المواطنين يقول لك أحدهم هذا الشهيد الحافظ فلان. وهنا أسأل ما الفرق بين شهيد دفع أغلى ما يملك وهو حياته ودمه وشهيدهم الحافظ؟! أليسا متساويين في البذل والعطاء؟!

أما المساواة بين المواطنين فمشكلة أخرى، فمن لا ينتمي إلى هذه الجماعة لا يمكن مساواته بمن ينتمي لها، فكل واحد ينتمي لهم نزيه، وشريف، ونظيف، يتسم بالطهر والنبل ويمتلك الحقيقة المطلقة، والآخر بلطجي، ومندس، وأمن قومي، وعميل، وضلالي، وفاسد، ومرتزق.

ومن يشغل الوظيفة العامة وليس عضواً في جماعتهم فاسد ومرتش ولص وفاشل، ولو كان نظيف اليد والذمة وطيب السمعة، والفاسد والعابث بالمال العام وعديم الضمير والأخلاق وينتمي لهم طاهر مطهر من الأدناس والتهم، وأن ما يشاع حوله ما هو إلا مؤامرة ضد دولة الإسلام وقيام دولة الخلافة، حتى القاتل منهم والسفاح والمجرم لم يقتل إلا بأمر الله (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى)، وحادثة اغتيال الشابين (أمان والخطيب) من قبل أحد قيادة الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح واستماتة وسائل إعلام الحزب المقروءة والمرئية في تجريم الضحايا وتبرئة المجرم خير دليل.

السبب السادس: الحكم الرشيد والحكم الرشيد بحسب المعايير الدولية هو الحكم القائم على الشفافية وخضوع منظومة الحكم للمراقبة الشعبية ومراقبة منظمات المجتمع المدني ومن ثم محاسبة الفاسدين وعزلهم من المواقع التي يتولون القيادة فيها، وعدم إفلات أي شخص مهما كان الموقع الذي يشغله من العدالة، بالإضافة إلى عدالة توزيع الثروة والسلطة بين المواطنين الشركاء في الوطن وتحقيق تنمية مستدامة تشبع حاجات الناس وتحقق لهم الرفاة الاقتصادي، كما يضمن صيانة حقوق الإنسان وحريته في التفكير والتعبير والمعتقد.

أما المعايير التي يؤمن بها أفراد وأمراء جماعة الإسلام السياسي فهي معايير لا تستند إلا إلى موالاة الجماعة والعمل وفقاً لرؤاها الفكرية والإخلاص لمعتقداتها ولا رقابة على من يتولى منهم الحكم، لأنه سيكون محصناً من المساءلة وأهم شرط أن يكون مطيعاً لأمر وتعليمات المرشد، ولنا في تجربة مرسي خير مثال، فعند إصدار قراراته الخاصة بإقالة النائب العام المصري حصن جميع قراراته ضد النقض من قبل المحكمة الدستورية وإصدار فتوى لتكفير المتظاهرين ضد حكم الإخوان، وتعسفات الإخوان واعتبار من يخرج متظاهرا أو معترضاً مهدوراً دمه بفتوى شرعية.

وما حصل في اليمن من تكفير للعديد من الناشطين والناشطات واجتماع سبعين عالماً إخوانياً وإصدار فتوى تكفير بحق بشرى المقطري دليل على مفهوم الحكم الرشيد لدى هذه الجماعة، كما أن اجتماع ما تسمى بهيئة علماء اليمن في 13 /4 /2013م وإصدار فتواهم بعدم جواز الاستماع لتقارير منظمة العفو الدولية ورفضهم لتقاريرها يدل دلالة واضحة على نوعية الحكم الرشيد الذي سيطبقه أمراء وشيوخ هذه الجماعة.

إن الحكم الرشيد هو الاستبداد الديني بأبشع صوره إنه حكم الملا عمر وعمر ابن كلثوم والمحاكم الإسلامية في الصومال.

وعليه فإن إشكالية مفهوم الدولة عند جماعة الإسلام ليس هو وليد الصدفة وإنما هو مرتبط بالمفهوم القديم للدولة ومبدأ الولاء والبراء الثابت في أدبياتهم وعدم القدرة على الخروج من شرنقة التراث الجامد والعاجز عن استيعاب حركة التاريخ وتغيير أولويات الاحتياج للناس وللحياة وبقاء هذه الجماعة حبيسة لفكرة الثبات للأشياء وهي بهذا الفعل تؤكد حقيقة تاريخية تقول أن أي دولة دينية وفي أي مكان وزمان لم تكن إلا عنواناً للقهر والصلب والقتل وبذلك لا يمكن لمن يحمل هذه المسلمات أن يتحول إلى عنوان للديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والعدالة ويعمل على بناء وإقامة دولة الحكم الرشيد.

وخلاصة القول أن ما هو حاصل ما هو إلا استمرار لمفهوم الدولة عندهم واستمرار لمثلث الرعب (الدين والجنس والسياسة) للتحكم في مصائرنا وبقاء التراث المستند للأشباح ومحاكاة الموتى هو المسير لحركة التاريخ.

×عضو مؤسس في الحزب الليبرالي اليمني.